

التبصرة في علوم الحديث

للإمام
سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري
المعروف بابن الملقن
المتوفى سنة ٨٠٤ هـ

تحقيق وتعليق
د. مطلق بن جاسر بن مطلق الجاسر

عضو هيئة التدريس في قسم الفقه المقارن
كلية الشريعة - جامعة الكويت

التذكير
في علوم الحديث

للإمام

سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري

المعروف بابن الملقن

(المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)

تحقيق

مطلق بن جاسر بن مطلق الفارس الجاسر

الطبعة الثانية
1438 هـ - 2017 م

حقوق الطبع محفوظة



 +965 94068013

E-mail: murtaqaa@hotmail.com
WWW.murtaqaa.com

   
murtaqaaa murtaqaa mrtaqaa murtaqaa



الصف والتصميم والإخراج

مؤسسة الجديد النافع للنشر والتوزيع
Al-Jadeed Al-Nafi3

+965 22660208  +965 67644426

jadeed.nafi3@gmail.com

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. .
أما بعد. .

فإن هذه الرسالة التي بين يديك من الرسائل المهمة في علم مصطلح الحديث، فقد جمعت بين اختصارها وشمولها لعلم المصطلح، وبين رسوخ مصنفها في هذا العلم.

وقد اختصرها مصنفها من كتاب له اسمه «المقنع في علوم الحديث» ليكون تبصرة للمبتدئ في هذا الفن، وتذكراً للمنتهي فيه، كما أشار إلى ذلك في مقدمتها.

ولبعد عهد النسخ المطبوعة لهذه الرسالة، وقلة توفرها أحببت أن أساهم في نشرها - مع قلة البضاعة - لتصل إلى من ينتفع بها من أهل العلم وطلابه، مضبوطة معتنى بها خالية من الأخطاء - إن شاء الله - .

فاستعنت بالله تعالى، وجمعت نسخها الخطية واجتهدت في مقابلتها وضبطها، ثم قابلتها على النسخ المطبوعة أيضاً لتتم الفائدة، ولم أثقل الحواشي بكثرة النقول، وإنما كان همي منصباً إلى ضبط النص والعناية به، مع تعليقٍ وجيزٍ على بعض المواضع.

وأسأل المولى سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم

القيامة، وأن ينفعني به وكل من اطلع عليه ..
وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

كتبه

أبو عبد الله

مطلق بن جاسر بن مطلق الفارس الجاسر

ليلة السبت: السابع عشر من شهر رجب الحرام لسنة ١٤٢٩ هجرية

الموافق: التاسع عشر من الشهر السابع لسنة ٢٠٠٨ ميلادية

٩٩٨٣٥٠٩٥ (٠٠٩٦٥)

ترجمة المُصنّف

اسمه ونسبه وولادته :

هو الإمام العلامة عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج، أبو حفص الأنصاري الأندلسي المصري الشافعي، المعروف بابن الملقن. وُلد في ثاني عشر ربيع الأول سنة ٧٢٣ هـ - كما وجدته الحافظ السخاوي بخطه^(١) -، وكان أصل أبيه من الأندلس، فتحوّل منها إلى التكرور^(٢) ثم إلى القاهرة، ثم مات بعد ولادة ابنه عمر بسنة، وكان قد أوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يلقن القرآن بالجامع الطولوني فنُسب إليه، قال السخاوي: «وكان فيما بلغني يغضب منها بحيث لم يكتبها بخطه، إنما كان يكتب غالباً ابن النحوي، وبها اشتهر في بلاد اليمن»^(٣).

صفاته :

قال الحافظ ابن حجر: «كان مديد القامة حسن الصورة، يحب المزاح والمداعبة مع ملازمة الاشتغال والكتابة، وكان حسن المحاضرة جميل الأخلاق كثير الإنصاف، شديد القيام مع أصحابه»^(٤).

(١) انظر: «الضوء اللامع» (١٠٠/٦)، و«حسن المحاضرة» (٤٣٨/١).

(٢) التكرور - براءين مهملتين - بلاد تُنسب إلى قبيل من السودان في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج.

انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤٤ / ٢).

(٣) «الضوء اللامع» (١٠٠/٦).

(٤) «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر (٢١٨/٢).

وكان من أَعَدِبِ الناس أَلْفاظاً، وأَحْسَنَهُمْ خُلُقاً وأَجْمَلَهُمْ صورة، كثيرَ المروءة والإحسان والتواضع^(١).

طلبه للعلم وشيوخه :

تفقّه على تقي الدين السبكي، والعز ابن جماعة وغيرهما.

وأخذ في العربية عن أبي حيان والجمال ابن هشام وغيرهما.

وفي القراءات عن البرهان الرشدي.

وسمع على الحفّاز كابن سيد الناس، وأجاز له جماعة كالزمري، ورحل إلى الشام وبيت المقدس.

وتخرّج في الحديث على جمع منهم زين الدين الرحبي وعلاء الدين مغلطي^(٢).

ثناء العلماء عليه :

أثنى على المصنّف رَحِمَهُ اللهُ عددٌ من العلماء، منهم : صلاح الدين العلائي حيث كتب له على كتابه «جامع التحصيل في رواية المراسيل» من تأليفه : «قرأ عليّ هذا الكتاب الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء»^(٣).

وقال ابن فهد : «قال شيخنا الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي : حفّاز

(١) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/٣٧٥).

(٢) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/٣٧٤)، و«حسن المحاضرة» (١/٤٣٨).

(٣) «لحظ الألبان» (٥/١٣١) - مع تذكرة الحفّاز للذهبي.

مصر أربعة أشخاص وهم من مشايخي، البلقيني وهو أحفظهم لأحاديث الأحكام، والعراقي وهو أعلمهم بالصنعة، والهيثمي وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي، وابن الملقن وهو أكثرهم فوائد في الكتابة على الحديث»^(١)

ونوّه به التاج السبكي وكتب له تقریظاً على تخريج الرافعي، وألزم العماد ابن كثير فكتب له أيضاً^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «كان المتقدمون يعظّمونه كالعلائي وأبي البقاء ونحوهما»^(٣).

وقال ابن قاضي شعبة عنه: «الشيخ الإمام العالم العلامة، عمدة المصنّفين سراج الدين أبو حفص الأنصاري»^(٤).

وقال السخاوي: «وهؤلاء الثلاثة: العراقي والبلقيني وابن الملقن كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن، الأول: في معرفة الحديث وفنونه، والثاني: في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث: في كثرة التصانيف، وقُدِّر أن كل واحد من الثلاثة وُلد قبل الآخر بسنة ومات قبله بسنة، فأولهم ابن الملقن ثم البلقيني ثم العراقي»^(٥)

وقال ابن فهد المكي: «الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام، وعلم الأئمة

(١) «لحظ الأُلحاظ» (١٣١/٥)

(٢) «إنباء الغمر» (٢١٨/٢) و«الضوء اللامع» (١٠١/٦) و«شذرات الذهب» (٤٥/٧)، و«لحظ الأُلحاظ» (١٣٠/٥).

(٣) «إنباء الغمر» (٢١٨/٢).

(٤) «طبقات الشافعية» (٣٧٣/٢).

(٥) «الضوء اللامع» (١٠٥/٦).

الأعلام، عمدة المحدثين وعمدة المصنفين»^(١).

مصنفاته:

صنّف رَحِمَهُ اللهُ التّصانيف الكثيرة في أنواع العلوم، واشتهرت في حياته، ونُقلت إلى البلاد، ونفع الله بها، وقيل إن مصنفاته بلغت ثلاثمائة تصنيف، ومن هذه المصنّفات:

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، وهو شرحٌ على صحيح البخاري^(٢).
- البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير^(٣).
- خلاصة البدر المنير^(٤).
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام^(٥). قال عنه ابن قاضي شهبه: «وهو من أحسن مصنفاته»^(٦).
- الأشباه والنظائر^(٧).

(١) «لحظ الألبان» (١٢٩/٥).

(٢) طُبِعَ بتحقيق لجنة من المحققين (في ستة وثلاثين مجلداً) في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة قطر سنة ١٤٢٩هـ.

(٣) مطبوع بتحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال (في عشرة مجلدات) في دار الهجرة - الخبر سنة ١٤٢٥هـ.

(٤) مطبوع بتحقيق الشيخ: حمدي بن عبد المجيد السلفي (في مجلدين) في مكتبة الرشد - الرياض سنة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩ م.

(٥) مطبوع بتحقيق الشيخ: عبد العزيز المشيقح (في عشرة مجلدات) في دار العاصمة - الرياض سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.

(٦) «طبقات الشافعية» (٣٧٦/٢).

(٧) طُبِعَ بتحقيق الدكتور حمد بن عبد العزيز الخضير (في مجلدين) في إدارة القرآن والعلوم الإسلام بكراتشي سنة ١٤١٧هـ.

- المعين على تفهّم الأربعين^(١).
- المقنع في علوم الحديث^(٢).
- التذكرة في علوم الحديث (وهو كتابنا هذا) وهو مختصر عن المقنع.
وغيرها كثير.

قال الشوكاني عن كتبه أنها «مناديةٌ بأنه من الأئمة في جميع العلوم، وقد اشتهر ذكره وسارت مؤلفاته في الدنيا»^(٣).

وكان رَحِمَهُ اللهُ جَمَاعَةً لِلْكِتَابِ جَدًّا^(٤)، وعنده من الكتب ما لا يدخل الحصر، منها ما هو ملكه ومنها ما هو من أوقاف المدارس سيما الفاضلية، ثم إنها احترقت مع أكثر مسوداته في أواخر عمره، ففقد أكثرها، وتغيّر حاله بعدها.

وقد أنشده ولده مخاطباً له بعد احتراق كتبه:

لَا يُزَعِّجُكَ يَا سِرَاجَ الدِّينِ أَنْ لَعِبْتَ بِكِتَابِكَ أَلْسُنَ النَّيِّرَانِ
لِلَّهِ قَدْ قَرَّبَتْهَا فَتُقْبَلَتْ وَالنَّارُ مُسْرِعَةٌ إِلَى الْقُرْبَانِ^(٥)

(١) طبع بتحقيق عبد العال مُسَعِد في مجلد واحد، في دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة سنة ١٤٢٦هـ.

(٢) وهو أصل هذه الرسالة، وقد حقّقه جاويد أعظم عبد العظيم في رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠١ هـ، وهو مطبوع أيضاً بتحقيق عبد الله الجديع (في مجلدين) في دار فواز - الأحساء سنة ١٤١٣ هـ.

(٣) «البدر الطالع» (ص ٥١١)

(٤) «شذرات الذهب» (٧/٤٥).

(٥) «الضوء اللامع» (٦/١٠٥)

وفاته:

وبعد أن تغير حاله إثر احتراق كتبه، حَجَبَهُ ولَدَهُ إلى أن مات في ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة ٨٠٤ هـ، رحمه الله رحمة واسعة.

ترجمته في :

- * إنباء العُمر بأبناء العمر، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٢/٢١٦).
- * الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للحافظ السخاوي (٦/١٠٠).
- * حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي (١/١٨٦).

- * ذيل تذكرة الحفاظ، لجلال الدين السيوطي (٥/٢٤٤).
- * طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٢/٣٧٣).
- * شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لابن العماد الحنبلي (٧/٤٤).
- * لحظ الأُلحاظ ذيل تذكرة الحفاظ، لتقي الدين ابن فهد المكي (٥/١٢٩).

* البدر الطالع، للشوكاني (ص ٥٠٩ - ٥١٢).

* الأعلام، لخير الدين الزركلي (٥/٥٧).

* معجم المؤلفين، لعمر كحالة (٧/٢٩٧).

* * *

توثيق نسبة الكتاب إلى المصنّف

لا شك عندي في نسبة رسالة «التذكرة في علوم الحديث» للعلامة سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن، ويدل على ذلك عدة دلائل :

١- رواية الرسالة بالإسناد المتصل إلى مصنفها، فقد رواها الحافظ السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر عن المصنف رحمهم الله، فقال في شرحه «التوضيح الأبهـر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر»: «فهذا تعليقٌ لطيف على التذكرة التي أُشير فيها لكثير من أنواع علوم الحديث، وأنبأني بها أستاذي إمام الأئمة أبو الفضل ابن حجر عن مؤلفها السراج أبي حفص عمر بن أبي الحسن الأنصاري الشافعي ابن النحوي الشهير بابن الملقن رحمهما الله»^(١).

وممن رواها أيضاً بالإسناد الشيخ أحمد بن علي البلوي (ت: ٩٣٨هـ) عن شيخه محمد بن عبد الله بن عبد الجليل الأموي عن شيخه إبراهيم التازي رحمهم الله، وقد أوردها البلوي كاملة في «ثبته»^(٢) وقد قابلت الرسالة على نسخته في هذه الطبعة.

٢- نسبةٌ كثيرٍ من العلماء هذه الرسالة له، كالحافظ السخاوي؛ حيث قال في معرض بيان مؤلفات ابن الملقن: «وله فيه أيضاً التذكرة في كراسة رأيتها»^(٣).

(١) «التوضيح الأبهـر» (ص ٢٧).

(٢) «ثبت البلوي» (ص ٣٦٠).

(٣) «الضوء اللامع» (١٠٢/٦).

- وانظر : «الأعلام» (٥/٥٧) و«هدية العارفين» (١/٧٩١).
- ٣- نسبة الكتاب لمؤلفه في طُور النسخ الخطية.
- ٤- ذكر المصنف في مستهل الرسالة أنه اقتضبها من المقنع تأليفه، فقال :
«اقتضبتها من المقنع تألفي»، والمقنع كما سبق من مصنفاته.
- ٥- ثم إن «التذكرة» قد شرحت مراراً، فممن شرحها:
- المصنف نفسه بشرح سماه «التبصرة» في كراسة، لم يُطبع.
- الحافظ السخاوي في شرح سماه «التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر»، وهو مطبوع.
- الشيخ محمد المنشاوي من تلاميذ الشيخ زكريا الأنصاري في شرح سماه «فتح المغيث بشرح تذكرة الحديث».
- ٧- الشيخ صلاح الدين ابن عثمان الشافعي في شرح سماه «شرح تذكرة ابن الملقن في علوم الحديث»^(١).
- هذه الأدلة تدلُّ بما لا يدع مجالاً للشك أن التذكرة هي من تصنيف الإمام سراج الدين الشهير بابن الملقن رَحِمَهُ اللهُ.



(١) انظر: «التوضيح الأبصر» (ص ١١٠).

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدت - بتوفيق الله - في تحقيق هذه الرسالة على أربع نُسخٍ خطيةٍ، وثلاثِ نسخ مطبوعة، وصفها كالتالي:

أولاً : المخطوطات

النسخة الأولى :

نسخةٌ خطيةٌ مصدرها : مكتبة تشستربيتي في أيرلندا تحت رقم (٤/٣٣٨٢) ضمن مجموع (من ق ١٥٤ - إلى ق ١٥٦)، وقد كُتبت في حياة المصنّف، وهي مكونة من ثلاث ورقات، وخطها معتاد واضح. وناسخها هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان البكري الشافعي.

وتاريخ نسخها سنة ٧٦٥ هـ.

ورمزت لها بالحرف: (أ).

النسخة الثانية :

نسخة خطية مكونة من صفحة عنوان وثلاث ورقات، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة عشرون سطراً تقريباً، وخطها واضح، عليها بعض التصحيحات التي تدل على أنها قد قوبلت على نسخة أخرى.

ولم يُذكر فيها اسمُ الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكن يظهر أن الناسخ من تلاميذ المصنّف وأنها نُسخت في حياة المصنّف؛ لأن الناسخ قال في آخر

المخطوط : «قال شيخنا عمر بن سراج الدين بن أبي الحسن النحوي الأنصاري أستاذ الصناعة وإمام البضاعة، طَوَّلَ اللهُ عمره، ورفع في الخافقين قدره» .

ورمزت لها بالحرف (ف).

النسخة الثالثة :

نسخة خطية مصدرها: المكتبة الأزهرية، ولها صورة في إدارة المخطوطات في وزارة الأوقاف في الكويت تحت رقم (٢٣٦٣١)، وهي مكونة من ورقتين، كل ورقة فيها صفحتان، في كل صفحة تسعة عشر سطراً تقريباً، وهي مكتوبة بالمدادين الأسود والأحمر، وخطها معتاد واضح.

ولم يُكتب فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

ورمزت لها بالحرف (ز)

النسخة الرابعة :

نسخة خطية ضمن مجموع، مكونة من أربع ورقات، محفوظة في دار الكتب المصرية، خطها واضح، وعليها تملك لتقي الدين الحصني الشافعي مؤرخ في سنة ١٠٨١هـ.

ولم يُذكر في آخرها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكنها بطبيعة الحال نُسخت قبل تاريخ التملك المذكور.

وقد صورتها من مركز المخطوطات والوثائق والتراث في دولة الكويت.

ورمزت لها بالحرف (ج).

ثانياً : المطبوعات

النسخة الأولى :

موجودة ضمن ثبّت البلوي، أبي جعفر أحمد بن علي البلوي^(١) المتوفى سنة ٩٣٨ هـ (من ص ٣٦٠ - إلى ص ٣٦٩).

وقد قال البلوي في آخرها: «أكملت وابتدأت قراءة هذه المقدمة على شيخنا وبركتنا الإمام الحافظ المدرس العلامة خاتمة الأدباء، بقية الشيوخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل الأموي، أبقى الله بركة إفادته ورضي عنه، بلفظي وهو يمسك على أصله الذي كتبه بخطه، وقرأ فيه على شيخه ولي الله تعالى سيدي إبراهيم التازي نفع الله به، وأنا أرد أصلي إليه وأصلحه عليه، وأخبرني بها عن شيخه المذكور بسنده فيها»^(٢).

ورمزت لها بالحرف (ب).

النسخة الثانية:

وهي النسخة الموجودة ضمن شرح الحافظ السخاوي في شرحه: «التوضيح الأبهري».

فقد قال في مقدمة الشرح: «معتمداً في المتن نسخة بخط الحافظ الجمال ابن ظهيرة، قرأ على مؤلفها في رمضان سنة سبع وسبعين وسبعمائة بالناصرية من القاهرة»^(٣).

(١) مطبوع بتحقيق: الدكتور عبد الله العمراني في دار الغرب الإسلامي سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

(٢) «ثبّت البلوي» (ص ٣٧٠).

(٣) «التوضيح الأبهري» (ص ٢٧).

وقد قابلتُ المتنَّ من «التوضيح الأبهري» وأثبتُ الفروق، وذلك من الطبعة التي حققها الأستاذ عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، والمطبوعة في مكتبة أضواء السلف - الرياض سنة ١٤١٨ هـ.

ورمزت له بالحرف (ض)

النسخة الثالثة :

نسخة التذكرة المطبوعة بعناية الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري في دار عمّار - الأردن سنة ١٤٠٨ هـ، ولم يعتمد الشيخ فيها على نُسخ خطية، وإنما اعتمد على النسخة المضمنة ثبت البلوي، وعلى النسخة المطبوعة ضمن مجلة الجامعة السلفية، العدد ٩، المجلد الخامس عشر، (ص ٤٨ - ٦١). وهذه الطبعة هي المنتشرة بين أيدي طلبة العلم، فقابلت النص عليها، وأثبتُ الفروق في الحواشي.

ورمزت لها بالحرف (ع)

* * *

عملي في التحقيق

يتلخص عملي في التحقيق في التالي :

- ١- قابلت النسخ السبع الخطية والمطبوعة جميعاً، ولم أعتد نسخة معينة كأصل، وإنما اتبعتُ في التحقيق طريقة النص المختار، وذكرتُ الفروق في الحواشي.
- ٢- اعتنيت بضبط ألفاظ النص.
- ٣- أضفت بعض العناوين وجعلتها بين معقوفتين [].
- ٤- شرحت بعض العبارات الغامضة، ولم أُطل في ذلك لصغر حجم الرسالة.
- ٥- ترجمت للمصنف ترجمةً مختصرةً من مصادرها الأصلية.

صور المخطوطات

والله اعلم
 والله اعلم على تعابها واشكرها الآب وأصلها من المصنف المصنف المصنف
 وبعد فهذه تذكارة في علوم الحديث في تصنيفها في تصنيفها في تصنيفها
 المصنفها من المصنفها في الله والله اعلم في المصنفها في المصنفها
 عليه القسامه ثلاثه صحيح صحيح صحيح فالحديث الصحيح هو الذي
 في اسناده وشيخه الصحيح عليه وهو ما اورد في المصنفها في المصنفها
 ما كان اسناده دون القبول للفظه والاعتقاد في قوله النبي صلى الله عليه
 والصحيح ما ليس له سند له او رواه في رواية المصنفها في المصنفها
 ما اتصل بسنده النبي صلى الله عليه وسلم والنقل ما اتصل بسنده من رواه
 كالتدوير فاوله النبي صلى الله عليه وسلم والنقل ما اتصل بسنده من رواه
 وسلم حاضره متصلا كان او غيرهم وهو المرفوع وهو المرفوع من الصحابة قوله
 ونحوه او غيره متصلا كان او متقطعا ويستعمل في غيرهم مقبولة فيقال
 وقوله فلان على عطاء مثلاً ونحوه والنقل وهو المرفوع على الثاني
 له او فعلا وهو النقل وهو ما اتصل بسنده ما كان في غيره كان والنقل
 وهو قول التابعي ان كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسند ما نقل رساله وهو النقل وهو ما انقطع من اسناده او الثاني قوله
 ونسبى مقطعا ايضا في كل مفضل منقطع والحكمين والنقل وهو ما
 حذف من سنده اسناده واحداً فلهذا والعنصر وهو ما في المصنفها
 من كماله عن فلان وهو متصل ان لم يكن في الحديث ما نقله القاصد
 وهو كونه لانه يومه الذي المعاصرة بقوله قال فلان وهو المصنفها
 والنساذ وهو ما روى القاصد في روايه الناس في الحديث وهو ما
 يخبروا به غير مستعمل في الحديث وهو المصنفها

والله اعلم
 والله اعلم على تعابها واشكرها الآب وأصلها من المصنف المصنف المصنف
 وبعد فهذه تذكارة في علوم الحديث في تصنيفها في تصنيفها في تصنيفها
 المصنفها من المصنفها في الله والله اعلم في المصنفها في المصنفها
 عليه القسامه ثلاثه صحيح صحيح صحيح فالحديث الصحيح هو الذي
 في اسناده وشيخه الصحيح عليه وهو ما اورد في المصنفها في المصنفها
 ما كان اسناده دون القبول للفظه والاعتقاد في قوله النبي صلى الله عليه
 والصحيح ما ليس له سند له او رواه في رواية المصنفها في المصنفها
 ما اتصل بسنده النبي صلى الله عليه وسلم والنقل ما اتصل بسنده من رواه
 كالتدوير فاوله النبي صلى الله عليه وسلم والنقل ما اتصل بسنده من رواه
 وسلم حاضره متصلا كان او غيرهم وهو المرفوع وهو المرفوع من الصحابة قوله
 ونحوه او غيره متصلا كان او متقطعا ويستعمل في غيرهم مقبولة فيقال
 وقوله فلان على عطاء مثلاً ونحوه والنقل وهو المرفوع على الثاني
 له او فعلا وهو النقل وهو ما اتصل بسنده ما كان في غيره كان والنقل
 وهو قول التابعي ان كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسند ما نقل رساله وهو النقل وهو ما انقطع من اسناده او الثاني قوله
 ونسبى مقطعا ايضا في كل مفضل منقطع والحكمين والنقل وهو ما
 حذف من سنده اسناده واحداً فلهذا والعنصر وهو ما في المصنفها
 من كماله عن فلان وهو متصل ان لم يكن في الحديث ما نقله القاصد
 وهو كونه لانه يومه الذي المعاصرة بقوله قال فلان وهو المصنفها
 والنساذ وهو ما روى القاصد في روايه الناس في الحديث وهو ما
 يخبروا به غير مستعمل في الحديث وهو المصنفها

الورقة الأولى من النسخة (أ)

عرف باسمه او تعرفت متعددة كمدن العايب الحلبى المفسر ومعرفة
 السما والكنى واللقاب ومعرفة مفردات ذلك ومن اشهرها اسم دون
 اللين وعكسه ومن وافق اسم ابيه وهو المتلف والمختلف والمتفق
 والمختلف ما تركب منهما والمتشابه والمنسوب الى عايبه كالزمامة
 والنسبة التى تسبق الاسم منها شى وهو بخلافه كالى مشعور البدرى فاه
 لها ولورثتها والمبهات والتوازيه والوفيات ومعرفة النقات الضعفا
 من اختلاف فيه فيرجح بالميزان ومن جملته فى اخر عمر من النقات فريف
 هم ومن روى قبل ذلك عنهم ومن احترقت كنبه او ذهبت ترجع الى حقيقة
 اسانه ومن حذف ونسى لمر روى عن من روى هو معرفة طبقات الرواق والطا
 المعالى والفتايل والبلاد والعضاه والخلية افر ذلك والله اعلم بالصواب
 لال الخلف عنه الله وهو من الكنا مع هذه عماله للهدى ومدخل للماليف
 السالف اوله فانه جامع لما يرد هذا العلم وشواهد ومهارة ولما يدع والله الهدى
 على تبيين وامثاله فرغ من تحرير هذه الورد كى نحو ساعتين من صحه يوم الجمعة
 سابع عشر هادى الاول سنة ثلث وست مائة وهو كذلك على يد غيره من طلبة العلم

• عفا الله عن ذنوبهم وجميع ذنوبهم
 • عفا الله عن ذنوبهم وجميع ذنوبهم

عفا الله عن ذنوبهم وجميع ذنوبهم
 عفا الله عن ذنوبهم وجميع ذنوبهم

اي حفظه فسأمن واحد وشي روي عن ابن روي عنه
 ومع فوطيقان الزاوة والعلية والمال والقبلي والبالاد
 والكشفية والعلية والعلية والعلية والعلية والعلية
 الكشمية والعلية والعلية والعلية والعلية والعلية
 لغوا هذه الالفة وضارده وهما ته قوا هذه الالفة
 بنسب وهما ثمانية قال شيخنا عز بن سراج الدين بن ابي الحسين
 انفي بالالفة ازا استبان الصانع واما الالهة الصانع
 طول الالهة ووقع في الغالبين قدوة قول من ذكر الالهة
 التكرار في حقه من غير ان يستعمل به اوجه سابع حقيقته
 جاري الالفة من الالهة والالهة والالهة والالهة
 في الالهة والالهة والالهة والالهة والالهة

في نسخة الكمال شيخنا الحسين بن سعيد بن عيسى بن ابي
 ابي الله الذي قد اراه كتابه مع عظم ما خلا
 عن ابي ابي القاسم من كتابه ابو جعفر بن محمد بن
 صلواته ربا وسلمها عن ابي بصير والعلية والعلية
 ولعلها كان عالما بالدين فضا على الالهة والعلية
 وفي نسخة عن العترة عن غير الالهة والعلية

عن ابي القاسم وعكسه وكان الالهة والعلية والعلية
 ويرقى الالهة وهو الالهة والعلية والعلية
 كان رويها من الالهة والعلية والعلية والعلية
 ومع قوله الالهة والعلية والعلية والعلية
 ومن اشترك عنه والالهة والعلية والعلية
 وقال فيهما كما سراج كان ابي جاري روي عنه وكان
 ابي القاسم وبين رويها ما يوسع في الالهة والعلية
 ومن لم يرو عنه الا واحد من الصغانية فمن بعد صح
 في بن صفوان لم يرو عنه غير الشيخي او من عرف
 باسمه او سمع منه في كجده في السنين الكباري
 القسرة في الالهة والعلية والعلية والعلية
 ذلك ومن اشترك بالاسم دون الكنية وعكسه من
 وافق اسمه اسم ابيه والالهة والعلية والعلية
 والعلية ومن كان له اسم ابيه والالهة والعلية
 الالهة والعلية والعلية والعلية والعلية
 يشبه رويها في سواد الالهة والعلية والعلية
 والعلية والعلية والعلية والعلية والعلية
 ومن اشترك في اسم غيره من الالهة والعلية والعلية
 روي في ذلك عنهم ومن اشترقت كنية او هبت فراجع
 الالهة

الورقة الأخيرة من النسخة (ف)

ورقة ١٩ من مخطوطات

هذا هو الأصل
الذي عليه
الخطوط
التي في
هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم وادع على خير خلقك محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 الخ لعله على كل حال جمعت هذا المختصر وسببته التذكرة في علوم الحديث
 وزيد الله الحمد على نبيه وآشرك على آله وأصلي على أشركي إنسابه وإسلام
 وبعد فبذرة تذكرة في علوم الحديث بتذكرة ما المحدثي ويتبعه النبي
 اقتضت من التتبع تابعي والله أرغب في التتبع ما يزيد به والقادر عليه
 أقسام ثلاثة صحيح وحسن وضعف فالصحيح ما سلم من الطعن
 في أسنده ومنته ومنه التتبع عليه وهو ما وعدت الشبان في صحيحها
 والحسن ما كان أسناده ونية الأولى في حفظه والأفان وبعد الذي قلته
 اسم الخبر القوي والضعيف ما ليس واحد منهما وأولاه زائدة على ما بين يدي
 المستند وهو ما اتصل بسنده إلى النبي صلى الله عليه وآله والتتبع وهو ما اتصل
 أسناده من غيره ما كان موثوقا أو يسي بوصول أيضا والمرحوم وهو ما
 احتجوا إلى التتبع عليه خاصة متصلا كان أو غيره والموقوف
 وهو الروي عن الصحابة قول أو فعل أو نحوه متصلا كان أو منفصلا يستعمل
 في غيره مقيد أفعال وقد فلا على عطاء وكيفية المقطوع وهو ما كان
 على التابع قول أو فعل أو المنقطع وهو ما اتصل أسناده على الروي
 والمرسل وهو قول التابع وإن لم يكن كثيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومنه ما خفي إرساله والمعضل وهو ما سقط من أسناده اثنين أو أكثر
 ويسمى منقطع أيضا فكل معصفر ينقطع وأكس والعلق وهو ما حدث
 من سنده أسناده واحد وأكثر والمعنعن وهو ما أتى فيه بصحيفة

عن

ورقة

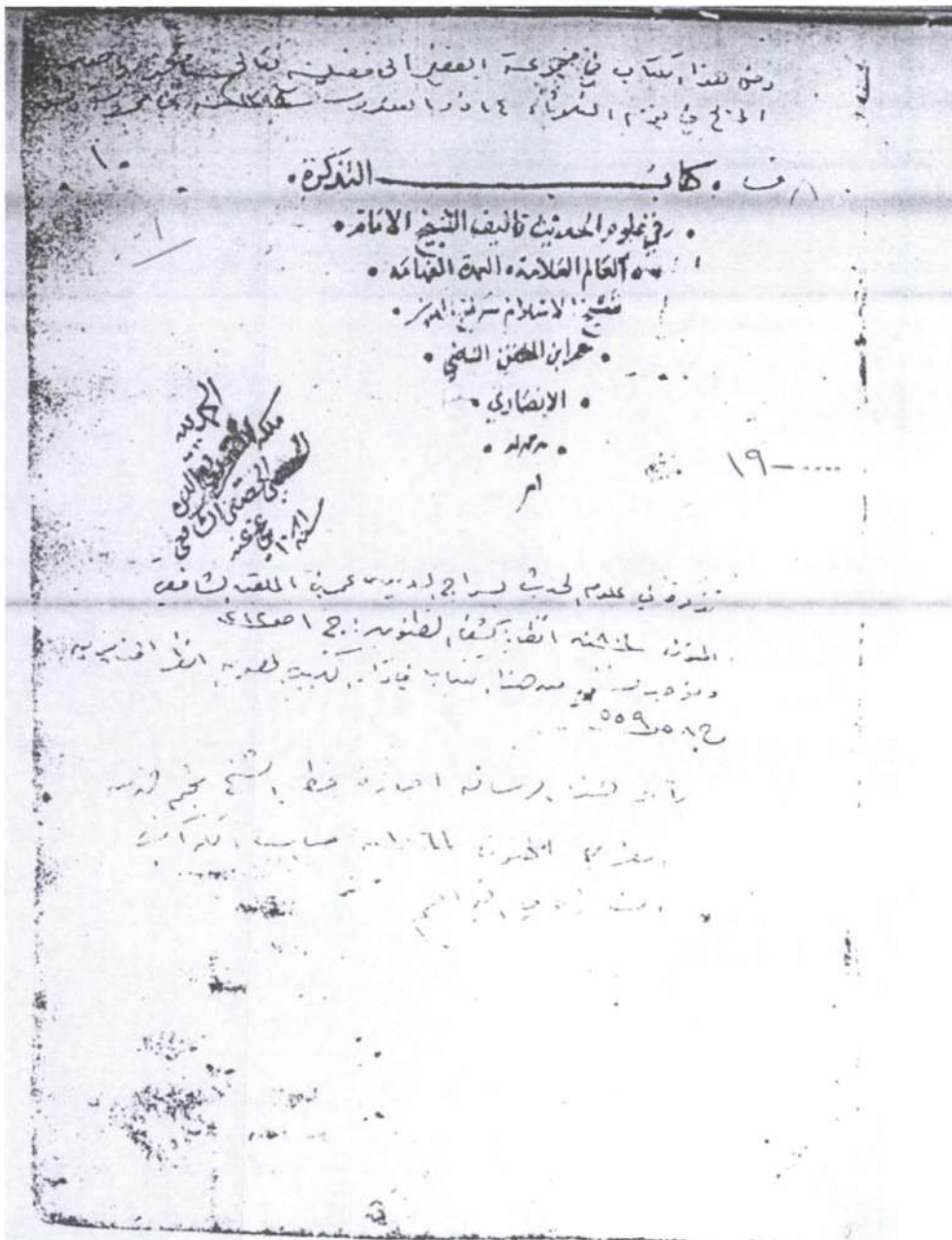
عن كفلان عن فلان وهو متصل إن لم يكن تدليس وأمان اللسان والكاتب
 وهو مكره لا يدوم اللقي والمعاصرة بقوله قال فلان وهو في التتبع
 والساد وهو ما روى الثقة بخلافه وأما الناس والمكر وهو ما روى
 واحد غير متين ولا مشهور بالحفظ والفراد وهو ما تفرد به عن جميع الرواة
 أو جهة خاصة كقولهم تفرد به أهل مكة ونحوه والقريب وهو ما روى به
 واحد عن الزهري وشبهه ممن جمع حديثه فان الفزائين أو الأثارة
 سمي بها فان رواه الجماعة سمي شروحا ومنه التواتر والمعلل وهو ما قطع
 على عدة قادمة في صحيح مع الإسناد عن ظاهر المصنف وهو ما روى
 على وجه مختلف منسوبة وأمدح وهو زيادة تقع في المتن ونحوه
 والموضوع وهو الخلق المصنوع وقيل يفت بالمزود والمذكور والمطل
 والمنسند والمتلوب وهو استناد الحديث إلى غير رويته العالي وهو زيادة
 مرغوب في تحصل البرز من التي لم يسمعها ومن أحد الأئمة في الحديث
 وقد روي في الروي والتتبع والعلل وهو العالي المصحف
 وتارة تقع في المتن وفنائه في الأسناد وفيه تصانيف والمختلف
 وهو أن يروي بين حديثين متغايرين في المعنى أو يروي أحدهما والمسند
 وهو ما رواه رجال أسناده طرقة أو حاله وقيل فيه الصحيح والأغنيابك
 وهو ما يروي جماعة من أسناده حديثا لا يتابع عليه عن يوب عن يوب
 عن الزهري والمتابعة إن رويته عن يوب عن حماد وهي المتابعة السابعة
 والشاهد إن روي حديثا آخر معناه وزيادة اللسان والجرم وعقلها

الورقة الأولى من النسخة (ز)

والمزيد في متصل السانين وصفه الراوي وهو العبد الضابط ويحل معرفة
 الجرح والتعديل ويبان سب السماع وهو التمييز ويحصل في حسن غالباً وكيفية
 السماع والتجمل وكثافة الحديث وهو ما يراعى ما يوصف في الجهة في ضبطه وأقسامه
 طرق الرواية وهي ثمانية السماع من لفظ الشيخ والترغيب عليه والاجازة بانواعها
 والمناولة والمكاتب والاطلام والوصية والواجزة وصفة الرواية وادائها
 ويدخل في الرواية المعنى واختصاص الحديث واداء الحديث وقابل الحديث
 ومعرفة غريبه ولغته وتفسير معانيه واستنباط احكامه وعيوبه في الصحاح والثمانية
 والتابعهم وفاقاً وحلافاً واحتجاج ذلك لغيره في الاحكام الخمسة وهي الجواز
 والردس والتحريم والاكراهة والاجابة متعلقاً بما من الخاص وهو ما دل على
 معنى واحد العام وهو ما دل على اثنين من جهة واحدة والمطلق وهو ما
 دل على معنى واحد مع عدم تعيين فيه ولا شرط والمقيد وهو ما دل على معنى
 الشرايط اخر والمفصل وهو ما عرف الراء من لفظه ولم يقتصر في البيان الى غيره
 والمفسر وهو ما ورد في البيان المراد منه في ردولوه للتحليل وهو ما لا يتم المراد
 منه ويعتبر الى غيره والتراجم بين الرواة من جهة كثرة العزم مع الاستواء
 في الحفظ ومن جهة العدم ايضا مع التباين فيه وغير ذلك وعرفه تاسخه
 ومضوحه ومعرفة الصحابة واتباعهم وفي رواية الامام عن الاصاغر كرواية
 النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري والصدوق وغيرهما وطلب اخبار رواية الفاضل
 عن الفضول ورواية الشيخ عن التلمذ كرواية الزهري وبعي بن سعيد وبعيعة وغيرهم
 عن مالك ورواية النضر عن النضر كالتوري وان جسد عمه لا احديث الايم الحق
 ومعرفة

من غير ما يروى عن غيره رواية الاباعن الاسا رواية العباس ابن ابي الفضل وكله
 وكذا رواية الام عن ولدها ومعرفة المنج وهو والباقران بعضهم عن بعض
 فان روى احدهما عن الآخر ولم يروا عن غيره من غير ما يروى عن الاخوة والاخوان
 كعمرو وزيد ابني الخطاب ومن استكره في الرواية اتقان ما عدا ما بين يديه مما
 كالتسراج فان البخاري روى عنه وكذا الخفاف وبين وفاته ما يمانية وسبع ثلاثون
 او اكثر ومن لم يرو عنه الا واحد من الصحابة فمن بعدهم كمن صفوان لم يرو عنه
 غير الشعبي ومن عرف باسمها او لغات متعددة كمن سبب الكلي المفسر
 ومعرفة النما والكنى واللقاب ومعرفة مفردات ذلك من اشبه بالام دور الكنية
 وعلمه ومن وافق احمد اسم ابيه والمولف والمخلف والمنفق والمنزق وما تركها
 والقتابه والمنسوب الى غير ابيه كلالان حامد والنفيد التي تنسب اليه من باشي
 بخلاف كافي سعد الذي فانه من لها ولم يشدها واليه مات والتواضع والوفاء
 ومعرفة الثقات والضعفاء وما اختلف فيه فيجوز بالمران ومن اختلف في اخر من الثقات
 وخرف منهم ومن روى في ذلك عنهم ومن اخذت كنية او لقبه فيرجع الى حفظه
 ومن حدث وشيخه روى عن روى عنه ومعرفة طبقات الرواة والعلماء والموالي والتفصيل
 والبلاد والصناعة والحاي وشهد الخزانة كروية عماله كالتوري ومدة الملائكة للشاربه
 اولا فانه جامع لغوايد هذه العلم وشوارده ومما فيه والبره لله على تفسيره وامثال
 كالمه العلامة لسان الادب وجملة العرب سراج الدين ابو حفص عن شرح العلامة صدر المدرسين
 لسان الحكماء نور الدين ابو الحسين العوفي الملقب بالفقير النجوى الاضار اساذ الصلح واما القول
 في غير من غير هذه التذكرة في نحو ساعتين من صبح يوم الجمعة لثلاثين رجلاً الا ان
 وجه الخبر عندك

الورقة الثانية من النسخة (ز)



الورقة الأولى من النسخة (ج)

التذكرة

في علوم الحديث

للإمام

سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري

المعروف بابن الملقن

المتوفى سنة (٨٠٤ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صلِّ على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

[مقدمة]

قال الإمام شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري
رحمه الله تعالى :

اللَّهُ أَحْمَدُ^(١) عَلَى نِعَمَائِهِ، وَأَشْكُرُهُ^(٢) عَلَى آيَاتِهِ، وَأُصَلِّي عَلَى أَشْرَفِ
الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَأَسْلَمُ^(٣).

وَبَعْدُ:

فَهَذِهِ تَذْكِرَةٌ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، يَتَّبِعُهَا^(٤) بِهَا الْمُبْتَدِي، وَيَتَبَصَّرُ بِهَا الْمُتَّهِي،
اِقْتَضَبْتُهَا^(٥) مِنْ «الْمُقْنَعِ»^(٦) تَأْلِيفِي.

وَالِي اللَّهِ أَرْغَبُ^(٧) فِي النَّفْعِ بِهَا^(٨)، إِنَّهُ بِيَدِهِ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

(١) في (ز): «وربي الله أحمد».

(٢) في (أ) و(ج) و(ز): «وأشكر».

(٣) في (ز): «على أشرف أنبيائه وأسلم».

(٤) في (ف): «يتبعه» وفي (ز): «يتذكر».

(٥) أي: اختطفتها مستعجلاً اختصاراً.

(٦) في (ب): «المقتفي».

والمقنع هو كتاب للمصنف في علوم الحديث سبقت الإشارة إليه في مؤلفات المصنف.

(٧) في (ج) و(ف) و(ز): «والله أرغب».

(٨) في (ف): «به».

[أَقْسَامُ الْحَدِيثِ]

أَقْسَامُهُ ^(١) ثَلَاثَةٌ: صَحِيحٌ، وَحَسَنٌ، وَضَعِيفٌ.
 فَالصَّحِيحُ: مَا سَلِمَ مِنَ الطَّغْنِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، وَمِنْهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ
 مَا أَوْدَعَهُ الشَّيْخَانِ ^(٢) فِي صَحِيحَيْهِمَا.
 وَالْحَسَنُ: مَا كَانَ إِسْنَادُهُ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ.
 وَيَعْمُهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ اسْمٌ ^(٣) الْحَبْرِ الْقَوِيّ.
 وَالضَّعِيفُ: مَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا.

[أَنْوَاعُ عُلُومِ الْحَدِيثِ]

وَأَنْوَاعُهُ زَائِدَةٌ عَلَى الثَّمَانِينَ ^(٤):
 الْمُسْنَدُ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ سِنْدُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(٥).
 وَالْمُتَّصِلُ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَوْقُوفًا، وَيُسَمَّى ^(٦)

- (١) في (ع): «أقسام الحديث».
 (٢) أي: البخاري ومسلم رحمهما الله.
 (٣) قوله: «اسم» ليس في (ف).
 (٤) في هامش النسخة (ز): «قوله» زائدة على الثمانين «أي: بواحدة، وبعضهم أوصلها خمسمائة وإحدى عشرة» اهـ.
 (٥) في (ع) زيادة هنا: «ويسمى موصولاً أيضاً».
 (٦) في (ض): «وسمى»

مَوْضُوعًا أَيْضًا^(١).

وَالْمَرْفُوعُ: وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.
وَالْمَوْقُوفُ: وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنِ الصَّحَابَةِ قَوْلًا أَوْ^(٢) فِعْلًا أَوْ نَحْوَهُ، مُتَّصِلًا
كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا.

وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمْ مُقَيَّدًا^(٣)، فَيُقَالُ: «وَقَفَهُ فُلَانٌ عَلَى عَطَاءٍ» مَثَلًا^(٤)،
وَنَحْوَهُ.

وَالْمَقْطُوعُ: وَهُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِيِّ^(٥) قَوْلًا لَهُ^(٦) أَوْ فِعْلًا.

وَالْمُنْقَطِعُ: وَهُوَ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ عَلَى^(٧) أَيِّ وَجْهِ كَانَ.

وَالْمُرْسَلُ: وَهُوَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ^(٨) - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَبِيرًا - : «قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وَمِنْهُ مَا خَفِيَ إِرْسَالُهُ^(٩).

وَالْمُعْضَلُ: وَهُوَ مَا سَقَطَ^(١٠) مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرَ^(١١)، وَيُسَمَّى مُنْقَطِعًا

(١) في هامش (ب) و(ض) زيادة [وضده المفصول]، وليس في بقية النسخ.

(٢) في (أ) و(ج) و(ف) و(ز): «و»، والمثبت من (ب) و(ض).

(٣) قوله: «مقيداً» ليس في (ف).

(٤) قوله: «مثلاً» ليس في (ف) و(ز).

(٥) في (ب): «التابع».

(٦) قوله: «له» مثبت من (أ) و(ز) و(ض)، وليس في بقية النسخ.

(٧) في (ض) و(ع): «من».

(٨) في (ب): «التابع».

(٩) المرسل الخفي: هو أن يروي الراوي عمن أدركه وعاصره ولكنه لم يسمع منه، مما يعلم بإخباره أو بتحقيق الحافظ.

(١٠) في (أ) و(ف): «أسقط».

(١١) أي: على التوالي، كما هو مقرر في علوم الحديث، انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/٢٨٠).

أَيْضًا، فَكُلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٍ، وَلَا عَكْسَ .
 وَالْمُعَلَّقُ : وَهُوَ مَا حُذِفَ مِنْ مَبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ .
 وَالْمُعْتَمَنُ : وَهُوَ مَا أُتِيَ^(١) فِيهِ بِصِيغَةِ^(٢) «عَنْ»، كَ «فُلَانٍ عَنِ فُلَانٍ»، وَهُوَ
 مُتَّصِلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَدْلِيْسٌ، وَأَمَكَّنَ اللَّقَاءَ .
 وَالتَّدْلِيْسُ^(٣) : وَهُوَ مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ يُوهِمُ اللَّقِيَّ^(٤) وَالْمُعَاصِرَةَ، بِقَوْلِهِ : «قَالَ
 فُلَانٌ»، وَهُوَ فِي الشُّيُوخِ أَخْفٌ .
 وَالشَّادُ : وَهُوَ مَا رَوَى الثَّقَةُ مُخَالَفًا لِرِوَايَةِ النَّاسِ^(٥) .
 وَالْمُنْكَرُ : وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ^(٦) بِهِ وَاحِدٌ غَيْرُ مُتَقِنٍ وَلَا مَشْهُورٍ بِالْحِفْظِ .
 وَالْفَرْدُ^(٧) : وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ^(٦) بِهِ وَاحِدٌ^(٨) عَنِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ^(٩)، أَوْ جِهَةً
 خَاصَّةً، كَقَوْلِهِمْ : «تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ» وَنَحْوِهِ .
 وَالْغَرِيبُ : وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ^(٦) بِهِ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَشَبِيهِهِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ .

- (١) في (ف) : «أوتي» .
 (٢) في (ع) و (ب) : «بلفظة»، وأشار محقق ثبت البلوي أنه كتب في هامش مخطوط الثبت :
 «بصيغة»، وكتب على الكلمتين علامة (صح) .
 (٣) التدليس : هو رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمع منه، وله أنواع
 أسفرت عنها أسفار علم المصطلح .
 (٤) في (ب) و (ف) : «اللقاء» .
 (٥) في (ع) : «الثقات» .
 (٦) في (ج) : «انفرد» .
 (٧) في (ف) و (ز) : «والمفرد» .
 (٨) قوله : «واحد» مثبت من (ب) و (ف) و (ع)، وليس في بقية النسخ .
 (٩) في (ج) : «الروايات» .

فَإِنْ انْفَرَدَ [به] ^(١) اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةً، سُمِّيَ عَزِيزًا ^(٢).

فَإِنْ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ ^(٣) سُمِّيَ مَشْهُورًا.

وَمِنْهُ الْمُتَوَاتِرُ [وَهُوَ خَبْرُ جَمَاعَةٍ ^(٤) يُفِيدُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِ] ^(٥)

وَالْمُسْتَفِيزُ ^(٦): [وَهُوَ مَا زَادَ رُوَاتُهُ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ عَلَى ثَلَاثَةٍ] ^(٧).

وَالْمَعْلَلُ: وَهُوَ مَا أُطْلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ قَادِحَةٍ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ السَّلَامَةِ عَنْهَا ظَاهِرًا.

وَالْمُضْطَرِبُ: وَهُوَ مَا يُرَوَى عَلَى أَوْجِهِ مُخْتَلِفَةً مُتَسَاوِيَةً.

وَالْمُدْرَجُ: وَهُوَ زِيَادَةٌ تَقَعُ ^(٨) فِي الْمَتْنِ ^(٩) [مِنْ الرَّاوي بِلا فَضْلٍ] ^(١٠)، وَنَحْوِهِ.

وَالْمَوْضُوعُ: وَهُوَ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ، وَقَدْ يُلَقَّبُ بِالْمَرْدُودِ وَالْمَتْرُوكِ وَالْبَاطِلِ وَالْمُفْسَدِ ^(١١).

(١) من (ف)، وليست في بقية النسخ.

(٢) في (ز): «غريباً» !!

(٣) في (ج) و(ب) و(ع): «جماعة».

(٤) ولا بد من إضافة: أن تحيل العادة تواطأهم على الكذب.

(٥) ما بين المعقوفتين من (ج) و(ب) و(ع) وليس في بقية النسخ.

(٦) في (ض): «نحو المستفيض».

(٧) ما بين المعقوفتين من (ب) و(ع) و(ض)، وليس في بقية النسخ.

(٨) قوله: «تقع» ليس في (ع).

(٩) في (ف): «زيادة في المتن تقع في آخر المتن».

(١٠) من (ف) وليس في بقية النسخ.

(١١) قوله: «والمفسد» ليس في (ب)، وفي (ج) و(ض): «والباطل وبالمفسد».

وَالْمَقْلُوبُ: وَهُوَ إِسْنَادُ الْحَدِيثِ إِلَى غَيْرِ رَاوِيهِ .

وَالْعَالِي: وَهُوَ فَضِيلَةٌ مَرْغُوبٌ فِيهَا^(١)، وَيَتَحَصَّلُ^(٢) بِالْقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ،
وَمِنْ أَحَدِ الْأَيْمَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَبِتَقَدُّمِ^(٣) وَفَاةِ الرَّاوي، وبالسَّماعِ^(٤).

وَالنَّازِلُ: وَهُوَ ضِدُّ الْعَالِي .

وَالْمُصَحَّفُ: [وَهُوَ تَغْيِيرُ لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى]^(٥) وَتَارَةً يَقَعُ فِي الْمَثْنِ، وَتَارَةً فِي
الإِسْنَادِ، وَفِيهِ تَصَانِيفُ^(٦).

وَالْمُخْتَلِفُ: وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا، فَيُوقَفُ
بَيْنَهُمَا، أَوْ يُرْجَحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ^(٧).

وَالْمُسَلْسَلُ: وَهُوَ مَا تَتَابَعَ رِجَالُ إِسْنَادِهِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ، وَقَلَّ فِيهِ
الصَّحِيحُ.

وَالاعْتِبَارُ: وَهُوَ أَنْ يَرَوِيَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ - مَثَلًا - حَدِيثًا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ،

(١) في (ض): «إليها».

(٢) المثبت من (أ)، وفي (ج) و(ز): «وتحصل»، وفي بقية النسخ: «ويحصل».

(٣) في (ب): «وبتقديم»، وفي (ف): «ويتقدم».

(٤) في (ف): «الراوي بالسَّماع» بدون الواو، وفي (ض): «والسَّماع».

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ب) و(ع)، وليس في بقية النسخ.

(٦) ومن التصانيف فيه: كتاب «تصحيفات المحدثين» للإمام العسكري رحمه الله (ت: ٣٨٢هـ)،
وهو مطبوع، ولالإمام الخطابي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٣٨٨هـ) مصنفٌ اسمه: «إصلاح غلط
المحدثين»، وهو مطبوع أيضًا.

(٧) في (ف) و(ز): «والمختلف»: وهو أن يوفق بين حديثين متعارضين في المعنى، أو يرجح
أحدهما، وفي (ع) تقديم المختلف على المصحف.

وقوله: «على الآخر» ليس في (ج) و(ض) و(ب).

عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١).
 وَالْمُتَابَعَةُ: أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْ أَيُّوبَ غَيْرَ^(٢) حَمَادٍ، وَهِيَ الْمُتَابَعَةُ التَّامَّةُ.
 وَالشَّاهِدُ: [وهو]^(٣) أَنْ^(٤) يُرَوَى حَدِيثُ آخَرَ بِمَعْنَاهُ.
 وَزِيَادَةُ الثَّقَاتِ، وَالْجُمُهورُ عَلَى قَبُولِهَا.
 وَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ.
 وَصِفَةُ الرَّاويِ، وَهُوَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ^(٥) مَعْرِفَةُ الْجَرْحِ
 وَالتَّعْدِيلِ، وَبَيَانُ سِنِّ السَّمَاعِ - وَهُوَ التَّمْيِيزُ - وَيَحْصُلُ [لَهُ]^(٦) فِي
 خَمْسٍ غَالِبًا، وَكَيْفِيَّةُ السَّمَاعِ^(٧) وَالتَّحْمُلِ.
 وَكِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَهُوَ جَائِزٌ^(٨) إِجْمَاعًا، وَتُصْرَفُ^(٩) الْهَمَّةُ إِلَى^(١٠) ضَبْطِهِ.
 وَأَقْسَامُ طُرُقِ الرَّوَايَةِ^(١١) وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ:
 السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، وَالْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، وَالْإِجَارَةُ بِأَنْوَاعِهَا، وَالْمُنَاوَلَةُ،

(١) أي: فينظر هل له متابع أو شاهد.

(٢) في (ج) و(ز): «عن».

(٣) ما بين المعقوفتين من (ف)، وليست في بقية النسخ.

(٤) في (ج) و(ض): «أي يروي».

(٥) قوله: «فيه» ليس في (ز).

(٦) ما بين المعقوفتين من (ب) و(ع)، وليس في بقية النسخ.

(٧) قوله: «السَّمَاع» ليس في (ب).

(٨) في (ف): «وهي جائزة».

(٩) في (ف): «وصرف»، وفي (ز): «ويصرف».

(١٠) في (ف): «في».

(١١) في (ف): «الرواة».

وَالْمُكَاتَبَةَ^(١)، وَالْإِعْلَامَ، وَالْوَصِيَّةَ، وَالْوِجَادَةَ.
وَصِفَةَ الرَّوَايَةِ وَأَدَائِهَا^(٢)، وَيَدْخُلُ^(٣) فِيهِ^(٤) الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى، وَاخْتِصَارُ
الْحَدِيثِ.

وَأَدَابُ الْمُحَدِّثِ وَطَالِبِ الْحَدِيثِ.

وَمَعْرِفَةُ غَرِيبِهِ وَلُغَتِهِ، وَتَفْسِيرُ مَعَانِيهِ، وَاسْتِنْبَاطُ أَحْكَامِهِ، وَعَزْوُهُ إِلَى
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَاتَّبَاعِهِمْ وَفَاقًا وَخِلَافًا^(٥).

وَيُحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ:
الْوُجُوبُ، وَالنَّدْبُ، وَالتَّحْرِيمُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِبَاحَةُ.
وَمُتَعَلِّقَاتِهَا مِنْ^(٦):

الْحَاصِّ، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ.

وَالْعَامِّ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى شَيْئَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَالْمُطْلَقِ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينِ فِيهِ وَلَا شَرْطٍ.

وَالْمُقَيَّدِ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مَعَ اشْتِرَاطِ آخَرَ.

وَالْمُفْصَلِ: وَهُوَ مَا عُرِفَ الْمُرَادُ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ فِي الْبَيَانِ إِلَى غَيْرِهِ.

(١) في (ب): «والكتابة».

(٢) كذا في (ض) و (ع)، وفي بقية النسخ: «وأدائها»، والكلمة غير موجودة في (ب).

(٣) في (ب): «وتدخل».

(٤) في (ز): «في».

(٥) قوله: «وفاقاً وخلافاً» ليس في (ع).

(٦) في (ف): «منه».

وَالْمُفَسِّرِ: وَهُوَ مَا وَرَدَ الْبَيَانُ بِالْمُرَادِ مِنْهُ فِي مَدْلُولِهِ^(١).
 وَالْمُجْمَلُ: وَهُوَ مَا لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ.
 وَالتَّرَاجِيحُ^(٢) بَيْنَ الرُّوَاةِ، [أَيْضًا]^(٣) مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ الْعَدَدِ مَعَ الْاِسْتِوَاءِ فِي
 الْحِفْظِ، وَمِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ أَيْضًا، مَعَ التَّبَايُنِ فِيهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
 وَمَعْرِفَةُ نَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ.
 وَمَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، وَاتِّبَاعِهِمْ.

وَمَنْ رَوَى مِنَ الْأَكْبَابِ عَنِ الْأَصَاغِرِ: كَرِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ
 وَالصَّدِيقِ، وَغَيْرِهِمَا^(٤)، وَيُلَقَّبُ^(٥) أَيْضًا بِرِوَايَةِ الْفَاضِلِ عَنِ الْمَفْضُولِ،
 وَرِوَايَةِ الشَّيْخِ عَنِ التَّلْمِيذِ؛ كَرِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَرَبِيعَةَ،
 وَغَيْرِهِمْ، عَنْ مَالِكٍ.

وَرِوَايَةِ النَّظِيرِ عَنِ النَّظِيرِ؛ كَالثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ حَدِيثًا: «الْأَيْمُ
 أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»^(٦).

(١) في (أ): «إلى غيره منه» !! بدل قوله: «منه في مدلوله».

و في (ع) هنا سقط كبير؛ فقد أعطى تعريف المجمل للمفسر، وسقط منه تعريف المفسر،
 فليستدرك.

(٢) في (أ): «والتراجيح».

(٣) من (ج).

(٤) في (ف): «وغيره من الصحابة عن التابعين» بدل قوله: «وغيرهما».

(٥) في (ب): «وتلقب»

(٦) رواية أبي حنيفة عن مالك رواها الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣٧٦/٥) بإسناده عن
 إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن مالك بن أنس عن عبد الله بن الفضل =

وَمَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ: كَرِوَايَةِ الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِهِ الْفَضْلِ، وَعَكْسُهُ^(١). وَكَذَا رِوَايَةُ الْأُمِّ عَنِ وَلَدِهَا.

وَمَعْرِفَةُ الْمُدْبِجِ: وَهُوَ رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ عَنِ بَعْضٍ. فَإِنْ رَوَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلَمْ يَرَوْا الْآخَرَ عَنْهُ، فَغَيْرُ مُدْبِجٍ.

وَمَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخْوَاتِ؛ كَعَمَرَ وَزَيْدِ ابْنِي الْخَطَّابِ.

وَمَنْ اشْتَرَكَ عَنْهُ فِي الرَّوَايَةِ اثْنَانِ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ وَفَاتِيهِمَا^(٢)(٣)؛ كَالسَّرَّاجِ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْهُ^(٤)، وَكَذَا الْخَقْفَافَ، وَبَيْنَ وَفَاتِيهِمَا^(٥) مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً^(٦) أَوْ أَكْثَرَ^(٧).

وَمَنْ لَمْ يَرَوْا عَنْهُ إِلَّا وَاحِدًا^(٨) مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ^(٩) بَعْدَهُمْ؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ^(١٠)، لَمْ يَرَوْا عَنْهُ غَيْرَ الشَّعْبِيِّ.

= عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس عن النبي ﷺ به .

ورواية سفيان الثوري عن مالك في مسند أبي حنيفة للخوارزمي (١١٩/٢ - ١٢٠) [كما في

تحقيق «التوضيح الأبهري» ص ٨٩] والحديث صحيح رواه مسلم في صحيحه (١٤٢١).

(١) في هامش (ب): «كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده».

(٢) ويُسمى: السابق واللاحق.

(٣) في (ف): «وفاتهما».

(٤) في (أ) زيادة هنا، وهي: «في الرواية الاثنان».

(٥) في (ف): «تباعدا ما بين وفاتهما».

(٦) قوله: «سنة» من (أ) و (ض)، وليس قي بقية النسخ.

(٧) توفي البخاري سنة (٢٥٦هـ) وتوفي الخفاف أحمد بن محمد سنة (٣٩٥هـ) فيكون ما بين

وفاتيهما ١٣٩ سنة - رحمهما الله - .

(٨) ويُسمى: الوجدان.

(٩) في (ف): «ممن».

(١٠) هو: محمد بن صفوان الأنصاري، أبو مرحب، وقيل اسمه: صفوان بن محمد لم يرو =

وَمَنْ عُرِفَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ نَعُوتٍ ^(١) مُتَعَدِّدَةً؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ ^(٢) الْمُفَسِّرِ.

وَمَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَالْأَلْقَابِ، وَمَعْرِفَةُ مُفْرَدَاتِ ذَلِكَ، وَمَنْ اشْتَهَرَ بِالْإِسْمِ دُونَ الْكُنْيَةِ ^(٣)، وَعَكْسُهُ.

وَمَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ أَبِيهِ.

وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ ^(٤).

وَالْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ.

وَمَا تَرَكَبَ مِنْهُمَا ^(٥).

وَالْمُتَشَابِهُ ^(٦).

وَالْمُنْسُوبُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ؛ كَبِلَالِ ابْنِ حَمَامَةَ ^(٧).

= عنه سوى الشعبي عامر بن شراحيل.

انظر: «أسد الغابة» لابن الأثير (٣٢٠/٤) و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٠٥/٩).

(١) في (ز): «لغات».

(٢) فسمي: محمد بن بشر وحماد بن السائب وكُني: أبا النضر وأبا سعيد وأبا هشام. انظر: «نزهة النظر» (ص ١٣٣).

(٣) في هامش (ب): «كمالك وعكسه كأبي حنيفة».

(٤) في (ب): «وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ».

(٥) في (ف): «منها»، وفي (ج): «وما ترك منهما».

(٦) مثل: محمد بن سنان ومحمد بن سيار، وكذلك: مطرف بن واصل ومعرف بن واصل.

(٧) هو الصحابي الجليل مؤذن الرسول ﷺ، بلال بن رباح التيمي مولاهم، وحمامة اسم أمه.

وأفرد ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٤٢/١) ترجمة باسم: بلال بن حمامة ثم قال: «وبلال هذا

قيل هو: بلال بن رباح المؤذن، وحمامة أمه تُسبب إليها». وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٤١/١).

وَالنَّسْبَةُ الَّتِي يَسْبِقُ^(١) إِلَى الفَهْمِ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهِيَ بِخِلَافِهِ؛ كَأَبِي مَسْعُودٍ
الْبَدْرِيِّ، فَإِنَّهُ نَزَلَهَا^(٢)، وَلَمْ يَشْهَدَهَا.
وَالْمُبْهَمَاتُ^(٣).

وَالتَّوَارِيخُ وَالْوَفَايَاتُ^(٤).

وَمَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضَّعْفَاءِ؛ وَمَنْ اخْتَلَفَ فِيهِ، فَيَرْجَعُ^(٥) بِالْمِيزَانِ.

وَمَنْ اخْتَلَطَ^(٦) فِي آخِرِ عُمُرِهِ مِنَ الثَّقَاتِ، وَخَرِفَ مِنْهُمْ، وَمَنْ رَوَى^(٧)
قَبْلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ [قَبْلَ، وَإِلَّا فَلَا]^(٨).

وَمَنْ اخْتَرَقَتْ كُتُبُهُ أَوْ ذَهَبَتْ، فَرَجَعَ إِلَى حِفْظِهِ فَسَاءَ^(٩).

وَمَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ، ثُمَّ رَوَى عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ.

وَمَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمَوَالِي، وَالقَّبَائِلِ، وَالْبِلَادِ،
وَالصَّنَاعَةِ، وَالْحُلِيِّ^(١٠).

وَأخِرُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) في (ز): «تسبق».

(٢) في (ض): «نزل بدراً».

(٣) مثل: أن يُقال: أخبرني رجلٌ أو ثقةٌ ونحو ذلك.

(٤) في (ز): «والوفيات».

(٥) في (ب): «فيترجح».

(٦) في (ز): «اخلط».

(٧) في (ب) و (ع): «فمن».

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ب) و (ز) و (ع)، وليس في بقية النسخ.

(٩) في (ب): «فسها».

(١٠) في (أ): «والخلى» !!، وفي (ف): «والحلا».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ :

وهذا آخر التذكرة وهي عُجَالَةٌ لِلْمُبْتَدِي [فيه] ^(١)، وَمَدْخَلٌ لِلتَّأْلِيفِ السَّالِفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ أَوْلَا، فَإِنَّهُ جَامِعٌ لِفَوَائِدِ هَذَا الْعِلْمِ وَشَوَارِدِهِ، وَمُهَيِّمَاتِهِ، وَفَرَائِدِهِ. وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى تَيْسِيرِهِ وَأَمْثَالِهِ.

[قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ] ^(٢): فَرَعْتُ مِنْ تَحْرِيرِ هَذِهِ «التَّذِكْرَةَ» فِي نَحْوِ سَاعَتَيْنِ، مِنْ صَبِيحَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، سَابِعِ عَشْرِ جُمَادَى الْأُولَى، عَامَ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، أَحْسَنَ اللَّهُ بَعْضَهَا، وَمَا بَعْدَهَا فِي خَيْرٍ، آمِينَ ^(٣).

(١) من (ج) و(ب)، وليس في بقية النسخ.

(٢) ليس في (أ)، وهو في (ب).

وفي (ف): «قال شيخنا عمر سراج الدين بن أبي الحسن النحوي الأنصاري، أستاذ الصناعة وإمام البضاعة طول الله عمره، ورفع في الخافقين قدره...».

وفي (ز): «قال العلامة لسان الأدب وحجة العرب سراج الدين أبو حفص بن الشيخ العلامة صدر المدرسين لسان المتكلمين نور الدين أبي الحسن، المعروف بالملقن النحوي الأنصاري أستاذ الصناعة وإمام البراعة...».

(٣) في آخر النسخة: (أ): «ونجز ذلك على يد فقير رحمة ربه محمد بن سليمان البكري عفا الله عنه وعن مؤلفه، وعن جميع المسلمين، آمين. في ليلة يُسْفَرُ صباحها عن ثاني عشر جمادى الآخرة سنة خمس وستين وسبعمائة».

وفي آخر النسخة (ب): «ابتدأت واختتمت بين ظهري يوم الجمعة لتسع خلون من جمادى الآخرة عام ٨٥٩ هـ، ولله تعالى الحمد على تيسيره، وصلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً».

قلت: فرغت من تحقيق ومراجعة الكتاب في ليلة الخميس السابع عشر من شوال سنة ١٤٢٩ هـ، الموافق السادس عشر من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٨ م.

وكتبه

أبو عبد الله مطلق بن جاسر بن مطلق الفارس الجاسر

والحمد لله رب العالمين



المتن مع سطور للتعليق خالياً من الحواشي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صلِّ على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

[مقدمة]

قال الإمام شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري
رحمه الله تعالى :

اللَّهُ أَحْمَدُ عَلَى نِعْمَاتِهِ، وَأَشْكُرُهُ عَلَى آيَاتِهِ، وَأُصَلِّي عَلَى أَشْرَفِ الْخَلْقِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَأُسَلِّمُ.

وَبَعْدُ:

فَهَذِهِ تَذْكِرَةٌ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، يَتَّبَعُ بِهَا الْمُبْتَدِي، وَيَتَبَصَّرُ بِهَا الْمُتَهَيِّ،
اِقْتَضَبْتُهَا مِنْ «الْمُقْنِعِ» تَأَلَّفِي.

وَإِلَى اللَّهِ أَرْعَبُ فِي النَّفْعِ بِهَا، إِنَّهُ بِيَدِهِ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

فهرس المحتويات

٠٣	مقدمة التحقيق
٠٥	ترجمة المصنف
١١	توثيق نسبة الكتاب
١٣	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
١٧	عمل المحقق في التحقيق
١٩	صور المخطوطات
٢٩	النص المحقق
٨٤	الفهرس



مؤسسة الجديد للنشر والتوزيع
Al-Jadeed Al-Nafis